دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية فى الحد من ظاهرة غسيل الأموال : دراسة ميدانية للمصارف التجارية بمدينة إجدابيا
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	فضالى، دينا سيد
مؤلفين آخرين:	سعيد، اللافى عبدالكريم(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج20, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	159 - 189
رقم MD:	775699
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	غسيل الأموال، الرقابة الداخلية، المصارف الليبية، المصارف التجارية، مدينة إجدابيا
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/775699

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية فى الحد من ظاهرة غسيل الأموال – دراسة ميدانية للمصارف التجارية بمدينة إجدابيا

دكتور

دينا سيد فضالى

مدرس المحاسبة والتمويل

كلية الإدارة - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى

اللافى عبد الكريم سعيد

ماجستير إدارة أعمال أكاديمى

دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال (دراسة ميدانية للمصارف التجارية – بمدينة إجدابيا)

د/ دينا سيد فضالي

مدرس المحاسبة و التمويل

كلية الإدارة، الاكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا والنقل البحري

اللافي عبد الكريم سعيد

ماجيستير إدارة أعمال اكاديمي

ملخص البحث:

تطرق الباحث في دراسته إلى جوانب غسيل الأموال من ناحية التعريف بمفهوم غسيل الأموال والتطور التاريخي لعمليات غسيل الأموال ومراحل عمليات غسيل الأموال و أساليب وطرق عمليات غسيل الأموال، و استخدم الباحث المنهج الاستكشافي في وصف الظاهرة وتحليلها و من ثم تحديد أسئلة البحث، و الخاصة بدور أدوات الرقابة الداخلية التي تتخذها البنوك في مواجهة عمليات غسيل الأموال و الحد منها، من خلال الدراسات السابقة. قام الباحث بطرح استبانة أراء على عينة من مجتمع الدراسة الذى يتشكل من البنوك العاملة فى محافظة اجدابيا في ليبيا و ذلك لقياس اراءهم حول قدرة اجراءات الرقابة الداخلية على الحد من ظاهرة غسيل الأموال في ليبيا وفقا للمعايير والقواعد التي تم الاعتماد عليها في الدراسة والممثلة في التحقق من بيانات العملاء، حفظ السجلات والمستندات، التحقق من مصادر الأموال المودعة بالمصارف، وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف، و تدريب العاملين بالمصارف. ومن تم فقد تم جمع الاراء وتحليلها تحليلا وصفيا بهدف الوصول إلى بعض التوصيات للقطاع المصرفي في مدينة اجدابيا، فيما يخص قواعد الرقابة الداخلية التي الأكثر أهمية من وجهة نظر العينة للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

المقدمة

يقوم أصحاب رؤوس الأموال المحصلة من نشاطات إجرامية غير قانونية بنقل هذه الأموال المحصلة في بلد المنشأ الذي مارسوا فيه أنشطتهم المشبوهة، يقومون بنقلها عبر المبادلات الاقتصادية العالمية الحرة إلى بلد آخر، ثم يعيدونها الى بلدانهم مرة أخرى على أساس انها أموال استثمارات قد تم اكتسابها في بلد آخر.

لقد شاعت هذه الظاهرة في العديد من بلدان العالم وصار لها متخصصون، خاصة في البلدان المتقدمة اقتصاديا التي تمتلك شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية العالمية يتمكنون من خلالها من إضفاء صفة الشرعية والنظافة على رؤوس أموال كثيرة قد جمعت بنشاطات غير قانونية كجرائم الإفلاس والرشوة والسرقة، وأخرى غير مشروعة كتجارة المخدرات والأسلحة، وأحيانا محرمة دوليا كتجارة الرقيق والأعضاء البشرية، وثمة جرائم أخرى كثيرة تدخل في هذا الإطار، وتحتاج عائداتها الى تبييض في الخارج لتعود الى بلد المنشأ ويتم توظيفها في استثمارات مختلفة على أنها أموال نظيفة مصدرها نشاط اقتصادي خارجي لا غبار عليه. ونظرا للآثار الاقتصادية السلبية لغسيل الأموال على الاقتصاد الوطني والتي غالبا ما تتركز في تهديم وإفلاس الكثير من مؤسسات القطاع الخاص، وفي حصول هزات وانهيارات مالية في الأسواق المالية الدولية و تهديد أمان القطاع المصرفي و المالي بالضافة إلى فقدان الدولة للسيطرة على السياسة المالية، وتشويه الاقتصاد الوطني، وضعف العائدات الضريبية والأهم من كل هذا وذاك التشويه الذي يلحق بسمعة البلد ومؤسساته الاقتصادية، بدأت ظاهرة غسيل الأمال تحظى باهتمام المتخصصين في مجال الرقابة الداخلية للمصارف كأحد وسائل الحد من تلك الظاهرة.

حيث ازدادت ظاهرة غسيل الأموال وأتسع نطاق انتشارها بفعل مدخلات العولمة التي بسطت نفوذها المادي على الإنسان وعلى القيم التي أعادت صياغتها أو صياغة معظمها بطريقة قسرية، صارت معها هذه القيم قابلة وجاهزة للتصدير، وأصبحت الجريمة محررة هي الأخرى تماما كالسلع والخدمات من الحدود والقيود، ومتجاوزة في معاملاتها الأعراف والمبادئ والقوانين التي تنظم السلوك البشري.(مصطفى، الرفيعى، ٢٠٠٨) فجريمة غسيل الأموال لم تكن بمنأى عن التحولات أو بعيدة عن رياح العولمة والانفتاح العالمي، فقد استفادت بدورها من أحدث الوسائل التكنولوجية وطوعتها لخدمة أغراضها المشبوهة دونما النظر إلى نتائجها السلبية على البيئة الإنسانية، ولقد أوضحت الكثير من الدراسات أن التزايد المستمر في الجرائم الاقتصادية عامة، وجرائم غسيل الأموال على وجه الخصوص، جاء نتيجة للتحولات الدولية الكبيرة التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين. (مصطفى ، الرفيعى ، ٢٠٠٨) حيث تمثل عمليات غسيل الأموال إحدى صور الجرائم العابرة للقارات وذات التأثير السلبي على المجتمعات التي تنتشر بها، وذلك من حيث حجم الدخل القومي وهيكله وتوزيعه، ومعدلات الادخار والبطالة، والاستثمار ومعدلاته وهيكله ومناخه وتخصيص الموارد، كما تنعكس أثارها السلبية على سوق الأوراق المالية، والجهاز المصرفي. (عوض الله ، 2005) إن سياسة الاقتصاد الحر وحرية التجارة في ظل ثورة

الاتصالات والانترنت مع التطور التقني في الأنظمة المصرفية والمالية لم تعد مشكلة غسيل الأموال موضوعا ذاتيا أو محلياً أو إقليمياً بل أصبحت ظاهرة عالمية تستهدف الإنسان أينما كان باستهدافها لأوضاعه الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية. (بقلة ،2007) كما أن الاحتمالات متزايدة في أن تصبح أي دولة أو منطقة تعاني من ضعف في هيكلها القانوني أو النظامي مركزا لغسيل الأموال ، حيث أن غاسلي الأموال يبحثون عن نقاط الضعف التشريعية أو الإجرائية لاستغلالها في تحديد ومزاولة أعمالهم الإجرامية.(الدعرمي،2006)

لذا فان الباحث يسعى من خلال دراسته إلى التطرق لدور الرقابة الداخلية في المصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال والتي أقرت وفقا لمصرف ليبيا المركزي ، الاطر النظرية لعمليات غسيل الأموال بجانب الإجراءات المتبعة للرقابة على عمليات غسيل الأموال و التي تقوم بها البنوك في تطبيق أدوات الرقابة الداخلية . بجانب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الليبية ممثلة في توجيه المصارف لوضع نظام يمكن إدارة الرقابة الداخلية من مكافحة تلك العمليات بجميع أشكالها والتي يمكن أن تتم من خلال حركة التعاملات بالبنك وماهو الأثر الناتج عن تفعيل تلك الإجراءات الرقابية في البنوك على عمليات التلاعبات المالية، وهل هناك تباين بين التشريعات المعمول بها في ليبيا والمعمول بها في بلدان أخرى ، ودراسة مدى توافر أرضا خصبة لنمو عمليات غسيل الأموال، مما يعرض الجهاز المصرفي الليبي والذي يمثل عصب الاقتصاد إلى مخاطر متعددة كالانهيار أو احتمالات المقاطعة والعزل من قبل المجتمع الدولي لعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الدولية والأخذ بالأطر الوقائية والتدابير اللازمة لتفادي حدوث عمليات غسيل الأموال.

مشكلة البحث:

إن التعاملات المصرفية اليوم في الواقع الليبي تشهد العديد من العوائق والمشاكل التي تزيد من تضخم وركود المعاملات المصرفية ونقص حاد في السيولة المصرفية وضعف نظم المعلومات الإدارية داخل وبين المصارف الليبية وضعف الرقابة وازدياد فجوة غسيل الأموال ، حيث توالت الجهود الدولية والإقليمية والمحلية الرامية إلى منع استخدام الأنظمة المصرفية كقنوات مفتوحة لعمليات غسيل الأموال غير المشروعة من خلال إصدار عدة تدابير وقائية يتعين على المصارف الالتزام بها كالتحقق من العميل، التركيز على البرامج الداخلية لمنع عمليات غسيل الأموال وغيرها، و التمكن من معرفة المعوقات التي تواجه المصارف في مكافحة عمليات غسيل الأموال، فقد تم صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي :

- **ما مدى دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال؟**

أهمية البحث :

تستمد الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

١- معرفة الواقع الراهن كما هو ومدى تطبيق أدوات الرقابة الداخلية في المصارف الليبية للحد من ظاهرة غسيل الأموال.

٢- إمكانية التوصل إلى نتائج تكون لها قيمة للمؤسسات التجارية والباحثين، و يمكن الاعتماد عليها في تحسين دور الرقابة الداخلية لمواجهة عمليات غسيل الأموال.

٣- يمكن أن تُعد الدراسة دليلا إرشاديا للقائمين على القطاع المصرفي والمسئولين عن مكافحة عمليات غسيل الأموال في التعرف على واقع الدور الذي تقوم به المصارف في مكافحة غسيل الأموال، بهدف الحيلولة دون تفشي هذا النوع من الجرائم في الدولة الليبية وإحداث هزات أو إشكاليات للجهاز المصرفي ومن ثم الاقتصاد القومي.

أهداف البحث :

يهدف الباحث من خلال الدراسة إلى قياس دور الرقابة الداخلية للمصارف الليبية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال ، وبالأخص في المصارف التجارية بمحافظة إجدابيا وذلك للحد من عمليات التلاعبات المالية وعمليات غسل الأموال التي تتم، حيث يسعى الباحث إلى التوصل لمدى نجاح تلك الأدوات التي تم إتباعها للحد من هذه الظاهرة من خلال التعرف على الإجراءات والأدوات التي أقرت وكيفية تنفيذها وما هي الجهات التي تتولي عمليات التنفيذ، حيث تهدف الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هو دور إجراءات التحقق من بيانات العميل ، كأحد أدوات الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال؟

٢. ما هو دور حفظ السجلات والمستندات ، كأحد أدوات الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال؟

٣. ما هو دور التحقق من مصادر الأموال المودعة بالمصارف ، كأحد أدوات الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال؟

٤. ما هو دور وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف ، كأحد أدوات الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال؟

٥. ما هو دور تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال؟

لقد تم الاعتمادعلى المنهج الاستكشافي لكون الدراسة تهدف إلى استخلاص اهمية تطبيق أدوات الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف الليبية في محافظة إجدابيا و من ثم اقتراح توصيات لمديري البنوك عينة البحث لماجهة ظاهرة غسيل الأموال من خلال قياس فاعلية تلك الأدوات عن طريق استخدام استبانه للآراء يتم طرحها على عينة الدراسة، و التحليل الدقيق لإجابتهم.

الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث :

- **دراسة (العاجز ، ٢٠٠٨) بعنوان: دور الرقابة في المصارف على عمليات غسيل الأموال.**

قامت الباحثة بإتباع منهج التحليلي الوصفي من خلال طرح استبانه على العاملين بعدد أربعة عشر مصرف وذلك لقياس العلاقة بين متغير مستقل وهو التحقق من العميل وتدريب العاملين ووجود أدلة استرشادية ومدى أهمية أراء المبحوثين ومتغير تابع وهو مكافحة عمليات غسيل الأموال ووخلصت الدراسة إلى أن هناك التزام من قبل المصارف العاملة في قطاع غزة برفض فتح حساب للعميل أو الدخول في أي معاملة مصرفية في حال عدم استيفائها لإجراءات التعرف عليه ، وان المصارف تطبق إجراءات وقائية لمكافحة غسيل الأموال بصورة جيدة، كما توصلت إلى أن هناك انخفاض في الميزانية المرصودة من قبل المصارف لبرامج تدريب وتثقيف الموظفين ضد غسيل الأموال ، وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها أن على المصارف تعزيز إجراءات التحقق من العميل بصرف النظر عن قيمة العملية ، مراعاة عدم عرقلة العمل بسبب متطلبات الحيطة والحذر الإضافية ، تعزيز التعاون بين سلطة النقد والمصارف في التعرف على العمليات المشبوهة و تعميق أواصر التعاون الدولي، كما توصي الدراسة بالاهتمام بإصدار المصرف لدليل إجراءات داخلي واضح وملزم لمواجهة عمليات غسيل الأموال.

- **دراسة (شاهين ، ٢٠٠٩) بعنوان : الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها.**

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المستند بشكل أساسي على معلومات مستقاة من المسح الميداني لعينة تشمل فئات يقع على عاتقها الدور الرئيسي في عملية مكافحة غسيل الأموال ، وقد تم تصميم استبانة لهذا الغرض بهدف الوقوف على الاستراتجيات ، حيث تم اخذ أراء (٦٦) من العاملين بالبنوك ، وقد تم استخدام مجموعة من أدوات التحليل الاحصائى لحساب التكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية واختبار التباين واختبار معامل ارتباط بيرسون ، واعتمد الباحث على متغيرات مستقلة وهى توفر ادلة استرشادية و الالتزام بقواعد السرية المصرفية وتطبيق إجراءات إدارية وقانونية ومتغير تابع وهو مكافحة غسيل الأموال ، حيث نصت الفرضية الاولى على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر أدلة رقابية مصرفية (أدلة توجيهية) وتطوير إستراتيجية فاعلة لمكافحة عمليات غسيل الأموال ، ونصت الفرضية الثانية على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بقواعد السرية المصرفية وتطوير إستراتيجية فاعلة لمكافحة عمليات غسيل الأموال ونصت

الفرضية الثالثة على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إجراءات قانونية وإدارية تتسم بالشمولية والواقعية وتطوير استراتيجية فاعلة لمكافحة عمليات غسيل الأموال ، وتوصل الباحث إلى أن قوانين السرية المصرفية تساهم في تعزيز ظاهرة غسيل الأموال غير المشروعة من خلال الاستغلال السيئ للسرية المصرفية في ممارسة تلك الأنشطة بالإضافة إلى أن ضعف الرقابة يساهم على المصارف والمؤسسات المالية في انتشار ظاهرة غسيل الأموال واستفحالها على مستوى العالم و تساعد الثغرات والقوانين الوضعية في تنامي عمليات غسيل جرائم الأموال حيث يتم الإستفادة من تلك الثغرات لتمرير الصفقات والعمليات المشبوهة ، وبالتالى يوجد ارتباط وثيق بين ظهور مشكلة غسيل الأموال في العالم وبين ظاهرة العولمة التي يستغلها البعض لضرب القيم الاقتصادية في المجتمع .

- **دراسة (المبارك ، ٢٠٠٣) بعنوان: دور البنوك التجارية فى الرقابة على عمليات غسل الأموال دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الإمارات العربية المتحدة – إمارة دبي .**

اعتمد الباحث في دراسته على استخدام التحليل الوصفي حيث تم طرح استابنة الآراء على عينة ممن انطبق عليهم الخصائص الديموغرافية في عدد (١٨) بنك وقام الباحث باختبار مستوى ثبات تلك الآراء والتوزيع الطبيعى للاراء وتم استخدام أدوات إحصائية لتفسير مشكلة الدراسة واختبار نتائج الفرضيات حيث تم استخدام أسلوب التوزيعات التكرارية والانحراف المعيارى والمتوسط الوزنى للاراء و المتوسطات الحسابية ، حيث اعتمد الباحث على قياس العلاقة بين متغير مستقل وهو أساليب الرقابة المتبعة في البنوك و مدى إلمام العاملين بالبنوك بقواعد الرقابة على عمليات غسل الأموال ومتغير مستقل هو مكافحة عمليات غسل الأموال وتوصل الباحث إلى أن البنوك التجارية في دبي تلتزم بصورة قوية باتباع مجموعة من الأساليب والإجراءات الرقابية بهدف مكافحة غسل الأموال مثل قيام البنوك التجارية باخطار المصرف المركزى حالا عن معاملات غسل الأموال وتسجيل بيانات الاشخاص الراغبين بفتح حسابات لهم وتسجيل بيانات الأشخاص الراغبين بتحويل أو إيداع مبلغ ٤٠ إلف درهم فأكثر والتحقق من اى معاملة مصرفية غير عادية بأقصى درجة من السرية مع عدم ابلاغ العميل مطلقا بذلك واحتفاظ البنك بالسجلات والملفات المتعلقة بحسابات العملاء لمدة لاتقل عن خمس سنوات وحظر فتح حسابات مجهولة الهوية أو ذات أسماء مستعارة وعدم منح القروض مقابل أصول غير معروفة المصدر أو مملوكة من قبل منشاة مالية أو طرف ثالث اضافة الى إتباع البنك مجموعة من الإجراءات الأخرى الأقل في المستوى .

- **وهدفت دراسة (Dieter & Mention ,2010) إلى دراسة التقرير عن مدى ملاءمة معيار ISO لإنشاء نموذج لتقويم الرقابة الداخلية المتعلقة بمنع عمليات غسل الأموال وكشفها** ، والذي يعمل بشكل فعال كعنصر في تقويم مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية ويساعد في تقويم مدى امتثال منشآت الأعمال لتطبيق مبدأ اعرف عميلك (Know your Customer-KYC) ، ومكافحة غسل الأموال (AML) وفق متطلبات المنظمات المصرفية لوكسمبورج، واستخدم الباحث منهج دراسة الحالة

لاختبار فاعلية نظم الرقابة الداخلية وكفاءتها، وأظهرت الدراسة أن النموذج المقترح للتقويم يسهل عملية التقويم من خلال هيكل المصفوفة اعتمادا على قياس العلاقة بين متغير مستقل وهو معيار الرقابة ومتغير تابع وهو مقاومة عمليات غسيل الاموال ، وأن هذا الاختبار يساعد في التأكد من فاعلية الضوابط الرقابية، إضافة إلى تبيان ان نظام الرقابة الداخلية يتضمن الزوايا التي تم تناولها في الدراسة ، والتي انصبت على استقراء تم عبر البنوك العاملة في فلسطين ، وهي من الدراسات القليلة التي تناقش هذا الموضوع وخصوصا في بيئة الأعمال الفلسطينية .

- **اما دراسة (المشهداني والياور، ٢٠١٢) بعنوان : بيان دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال** قامت بقياس مدى التزام المصارف بإتباع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية (FATF) ومقررات لجنة بازل(Basle)، وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي في عرض وتحليل النتائج، وعبر تصميم استمارة استقصاء استهدفت عينة الدراسة البالغ عددها خمسة مصارف عراقية، وذلك من خلال قياس العلاقة بين متغير مستقل وهو نظام الرقابة الداخلية و متغير تابع وهو ظاهرة غسيل الأموال وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف تلتزم بالإجراءات التي تتضمنها توصيات لجنة العمل المالي الدولية وكذلك بمقررات لجنة بازل بدرجة عالية، إلا أن مستوى التزام تلك المصارف بإجراءات إدارة المخاطر كان ضعيفا ، لاسيما في مجال تصنيف الزبائن وتحديد المخاطر المتعلقة بهم، وأن نتائج الالتزام بقواعد اعرف عميلك كانت جيدة مع وجود بعض نقاط ضعف تمثلت في إجراءات إدارة الحسابات الجارية للمنظمات الخيرية.
- **دراسة (السعيد ، ٢٠١٠) بعنوان: نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في مواجهة عمليات غسل الأموال.**

تناولت الدراسة نظام الرقابة الداخلية وحالات التلاعب في الأموال العامة لغرض القيام بعمليات غسيل أموال في المصارف اليمنية ، والتعرف على الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في مواجهة الأموال من خلال إتباع أسلوب تحديد مصادر الأموال بجانب حفظ البيانات والسجلات ، وتلخصت مشكلة الدراسة في تنوع طرق التلاعب وسوء استغلال الأموال ، واستخدم الباحث في الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي ، ومنهج التحليل الوصفي ، وذلك من خلال قياس العلاقة بين متغير مستقل وهو مبدأ التحقق من مصادر الأموال وحفظ البيانات وبين متغير تابع وهو مواجهة عمليات غسيل الأموال ومن أهم نتائج الدراسة ضعف نظام الرقابة الداخلية سبب رئيسي في حدوث حالات غسل الأموال ، وان أتباع مبدء معرفة مصادر الأموال والتحقق من إجراءات الرقابة يودى الى تجنب ظاهرة غسيل الأموال .

- **وناقشت دراسة (العتيبى ، ٢٠٠٧) اثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الأموال** ، حيث تهدف الدراسة إلى توضيح العلاقة بين السرية المصرفية ومكافحة جرائم غسيل الأموال ، وذلك من خلال اعتماد الباحث على المنهج الوصفي الاستقرائي و ذلك بقياس العلاقة بين متغير مستقل وهو السرية المصرفية ومتغير تابع وهو مكافحة عمليات غسيل الأموال. توصلت الدراسة إلى أن السرية المصرفية تعد من سمات أعمال المصارف وتحرص المصارف في ادواتها الرقابية الداخلية على

سرية معلومات وبيانات العميل و عدم تقديم اى معلومات الا لمن يسمح لهم القانون بذلك بالاضافة إلى أن جمع التعريفات الدولية والاقليمية والوطنية تقضى بمعاقبة فشى باسرار تعاملات العملاء فى محاولة لمكافحة غسيل الاموال وان المراحل التى تم بها عمليات غسل الأموال تكون مرتبط بالرقابة الداخلية للمؤسسات المصرفية والتي من شننها الحفاظ على سرية بيانات العملاء ، وقد برزت أهمية تلك الدراسة في تحديد اتجاهات البنوك نحو مكافحة علميات غسل الأموال من خلال تشديد إجراءات الرقابة الداخلية والحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالعملاء.

- **وهدفت دراسة (okab,2014) إلى تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية لكشف ومنع عمليات غسل الأموال في البنوك: دراسة ميدانية في المملكة الأردنية الهاشمية ، وذلك من خلال تناول الدراسة لدور وأهمية إجراءات الرقابة الداخلية لكشف ومنع غسل العمليات في البنوك العمل من خلال تحديد إجراءات الرقابة الداخلية التي تسهم في الكشف عن عمليات غسل الأموال. وتشمل هذه الإجراءات دليل والسياسات الصادرة عن إدارة البنوك من أجل مكافحة غسل الأموال العمليات فضلا عن تدريب الموظفين على المسائل المتعلقة بعمليات غسل الأموال . وأظهرت الدراسة دور إجراءات الرقابة الداخلية في كشف عملية غسل الأموال من خلال البرامج التي تعمل تلقائيا ونظام حفظ الملفات و السجلات. وعلاوة على ذلك ، أظهرت الدراسة العوامل التي تؤثر على إجراءات الرقابة الداخلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات التي تتعلق بالعناصر الرئيسية للدراسة من خلال تحليلها وشرحها . وذلك من خلال قياس العلاقة بين متغير مستقل وهو دليل والسياسات وتدريب الموظفين ومتغير تابع وهو إجراءات الرقابة الداخلية. و شملت العينة المدققين الداخليين والخارجيين ورئيس مكافحة غسل الأموال و وحدة العمليات في البنوك الأردنية. ووجدت الدراسة أن تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية من تمثل دورا هاما في القدرة على الكشف ومنع عمليات غسل الأموال في البنوك الأردنية وأن هناك عوامل تؤثر على طبيعة ومدى معايير الرقابة الداخلية المتعلقة بعمليات مكافحة غسيل الأموال في الأردن البنوك وان تدريب الموظفين على قواعد غسيل الاموال لها من الاهمية القصوى لمكافحة عمليات غسيل الاموال.**
- **و قامت دراسة (pionh,2015) ببحث دور نظم الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال في القطاع المالي بانجولا ، حيث ان النظام المالي الأنجولي يراقب العديد من التغييرات التنظيمية التي يتم اعتمادها من قبل البنوك المحلية بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة . حيث تم إعداد هذه الدراسة للتأكد من مستوى التنفيذ والطريقة التي تتحكم بها المؤسسات المالية الأنغولية في الرقابة على عمليات غسيل الأموال ، وذلك من أجل منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب . وقدم الباحث مسح للمؤسسات المصرفية التي تعمل في القطاع المالي الأنغولي بهدف فهم ما تم تنفيذ ضوابط وآليات لغسل الأموال وتمويل الإرهاب الوقاية مدى، وتحديد الصعوبات الرئيسية التي المؤسسات المصرفية تواجه على اعتماد هذه الضوابط والآليات. استخدام التحليل الوصفي، من خلال قياس العلاقة بين متغير مستقل وهو نظم الرقابة الداخلية ممثلة في حفظ المعلومات والتعرف على العملاء والأدلة الإرشادية و متغير تابع وهو إجراءات**

مكافحة غسل الأموال ، فقد بينت النتائج أن تنظر المؤسسات المصرفية التي تقوم بتطبيق أنظمة التحكم إلى مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وان تهتم بالتعرف على العملاء وان تعمل على زيادة مستوى التدريب لمواجهة عمليات غسل الأموال نظرا إلى وجود نقص في تدريب عدد كاف من الموظفين التي يحتمل أن يهدد فعالية الضوابط التي تم تنفيذها .

- **وهدفت دراسة (القضاة ، ٢٠١٠) لبحث مسؤولية البنوك الأردنية لغسل الأموال** إلى بحث السبل الأكثر شيوعا والحالية لعمليات غسيل الأموال في المؤسسات المصرفية في الأردن عن طريق مناقشة الإجراءات التي يتخذها البنك لمواجهة تلك العمليات . وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة إقرار قواعد داخلية للتعرف على العملاء وتحديد مصادر الأموال التي يتم تحويلها، وذلك من اجل تطبيق التزامات محددة للتعامل مع العملاء من اجل مكافحة عمليات غسيل الأموال ، وتؤكد النتائج ايضا أن عمليات غسل الأموال من الجرائم العابرة للحدود الوطنية، وقد قام الباحث بقياس العلاقة بين متغير مستقل وهو إجراءات البنك لمواجهة عمليات غسل الأموال من خلال التعرف على العملاء والتعرف على مصادر الأموال ومتغير تابع وهو مواجهة عمليات غسيل الأموال .
- **كما هدفت دراسة (David,2010) إلي تحديد دور الرقابة الداخلية فى البنوك لمنع عمليات غسيل الأموال** ، وذلك من خلال دراسة مدى فاعلية دور لجان الرقابة الداخلية في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك والعمل على حماية الأموال من عمليات الغسيل في البنوك، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطى ، وذلك من خلال قياس العلاقة بين متغير مستقل وهو التحقق من بيانات العملاء وحفظ المستندات و تدريب الموظفين على قواعد الرقابة على غسيل الأموال ومتغير تابع وهو الحد من ظاهرة غسيل الأموال ، وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة ايجابية بين تفعيل أدوات الرقابة الداخلية والحد من ظاهرة غسيل الأموال .
- **اما دراسة (jon,2010) فقد هدفت إلى دراسة دور الرقابة الداخلية في مواجهة غسيل الأموال،** من خلال بحث العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال قياس العلاقة بين متغير مستقل وهو استقلالية اعضاء فريق الرقابة الداخلية و استخدام مبدء اعرف عميلك وحفظ المستندات ومتغير تابع و هو مواجهة من ظاهرة غسيل الأموال في تدعيم استقلال المراجب الخارجى في البنوك التجارية ، وذلك عبر بيان ودراسة مدى حاجة البنوك إلى إدارة رقابة داخلية كأداة لمواجهة عمليات غسيل الأموال لزيادة وتأكيد المطالب التي تشير إلى ضرورة مواجهة عمليات غسيل الأموال ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة احصائية بين تفعيل دور الرقابة الداخلية واستخدام مبدء اعرف عميلك و حفظ البيانات والمستندات لمواجهة عمليات غسيل الأموال .
- **وهدفت دراسة (Palat,2009) إلى قياس العلاقة بين الرقابة الداخلية وعمليات غسيل الأموال في كندا،** حيث سعت الدراسة إلى التحقق من مفهوم فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية هو المقياس الأفضل لمراقبة عمليات غسيل الأموال ، وقد استخدم

الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك للتعرف على النواحى النظرية من الظاهرة ووصفها بغرض دراستها والتوصل إلى النتائج ، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات.وتم الاعتماد على قياس العلاقة بين متغير مستقل وهو الرقابة الداخلية ممثلة فى إصدار أدلة إرشادية و التعرف على العملاء وتدريب الموظفين على عمليات غسيل الأموال ومتغير تابع وهو الحد من ظاهرة غسيل الأموال ، وكان من أهم نتائج البحث أن عمليات الرقابة الداخلية ممثلة في التعرف على العملاء وعلى مصادر الأموال لها اثر ايجابي على الحد من ظاهرة غسل الأموال .

- **وهدفت دراسة (Grinbalt,2005) الى قياس تأثير الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال** ، عبر قياس نتائج الإجراءات المطبقة فى المصارف بولاية بوسطن عبر قياس مدى تمتع لجان المراقبة على مصادر الأموال وتحقق من العملاء بجانب توافرالخبرة والمعرفة الكافية وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي والاستنباطي وعبر تصميم استبانة لقياس تأثير المتغيرات المستقلة ممثلة فى التعرف على العملاء والتعرف على مصادر الأموال واثر ذلك على عمليات غسيل الأموال ، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الالتزام بالتحقق من بيانات العملاء ومصادر الأموال وخفض مستويات عمليات غسيل الأموال ،حيث اتضح أن أعضاء فريق الرقابة الداخلية يتمتعوا بالاستقلالية والخبرة الكافية لكشف عمليات غسل الأموال بدرجة جيدة .

- **وهدفت دراسة (صالح ، ٢٠١٠) إلى دراسة مقومات تطوير الرقابة الداخلية في البنوك لمقابلة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية** ، وذلك من خلال دراسة طبيعة عمليات غسيل الأموال و دراسة مقومات تطوير نظام الرقابة الداخلية لمقابلة عمليات غسيل الأموال فى البنوك و المتمثلة فى الإدارة العليا والمراجع الداخلي و المدير المسئول عن شئون مكافحة عمليات غسل الأموال ، والمراجع الخارجي وتحديد مسئوليات كل من تلك الإطراف ، وعرض التطوير المقترح لنظام الرقابة الداخلية لمقابلة عمليات غسيل الأموال و ذلك من خلال اعتماد الباحث على المنهج الاستقرائى والمنهج الاستنباطى حيث اعتمد الباحث على طرح استبانة للاراء كاداة للدراسة وذلك لقياس العلاقة بين دور كل من الإدارة العليا وادارة المراجعة وإجراءات الرقابة ومعرفة مصادر الأموال كمتغير مستقل واثر ذلك على عمليات غسيل الأموال كمتغير تابع. و توصلت الدراسة إلى أن الإطراف المنوط بها تطوير نظام الرقابة الداخلية لمقابلة عمليات غسيل الأموال بالبنوك المصرية لاتقوم بدور كاف في مقابلة عمليات غسيل الأموال ، انه ينتج عن عمليات غسيل الأموال العديد من الاثار السلبية على الدول النامية والمتقدمة على السواء وانه لاتتوقف الاثار عند النواحى الاقتصادية وإنما تمتد للآثار الاجتماعية و توصل الباحث أيضاً إلى أن دور مدير المتابعة يعمل على مراقبة تنفيذ القوانين و حفظ البيانات فى سجلات و التأكد من الالتزام بقواعد الرقابة على عمليات غسيل الأموال وذالك لمواجهتها على أن يكون مستقل فى عمله ويباشر اختصاصاته بشكل مباشر .

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :

من خلال استعراض وقراءة الدراسات السابقة و استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وعرض لمتغيرات الدراسة ، فان الباحث أراد في خطة بحثه أن يضع اضافة للدراسات السابقة والتى تتمثل فى المقام الاول انها تعتبر دراسة حالة تناقش المصارف الليبية وبالأخص فى مسئلة الرقابة الداخلية ، ويلى ذلك أن الباحث أراد اختبار اثر أكثر من متغير للأدوات الرقابية فقام باختبار اثر التحقق من العميل وحفظ السجلات والمستندات والتحقق من مصادر الأموال المودعة بالمصارف ووضوح الأدلة الإرشادية والتوجيهية وتدريب العاملين في المصارف واثر ذلك على ظاهرة غسيل الأموال وما إذا كانت هناك فاعلية لتلك الأدوات فى الحد من الظاهرة .

الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجزء تصميم الدراسة الميدانية للبحث، من حيث تحديد عينته و الأدوات المستخدمة لجمع و تحليل بيانات الدراسة الميدانية، و كذلك أسلوب تحليل البيانات من أجل الإجابة على اس-لة البحث و تقديم التوصيات.

مجتمع وعينة البحث :

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف الليبية وعددها (١٦) مصرف وهي تعتبر إجمالي البنوك العاملة بشكل فعلى على مستوى دولة ليبيا ، وهى تمثل كافة مفردات المجتمع لدرجة الكفاية ، وقد تم اختيار عينة الدراسة للبنوك العاملة في محافظة إجدابيا وعددهم (٥) بنوك وهي مصرف الجمهورية ومصرف الوحدة ومصرف شمال أفريقيا ومصرف التجارة والتنمية والمصرف التجاري الوطني بأسلوب العينة التحكمية والتي تم اختيارها وفقاً لتوافر أسباب تتعلق ببيئة عمل البنوك بمحافظة إجدابيا ولدراسة مدى نجاح إدارات الرقابة الداخلية في البنوك العاملة بتلك المحافظة على وجه الخصوص في الحد من ظاهرة غسيل الأموال ، حيث يسعى الباحث من خلال أداة الدراسة ، وهى استبانه الآراء والتي سوف يتم طرحها على العاملين في المصارف عينة الدراسة من المديري العمومي ومديري الإدارات والصرافين لقياس آراءهم حول مدى نجاح دور الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال .

- **اسلوب جمع البيانات:**

تم جمع البيانات الأولية من خلال طرح استبانه الآراء من خلال استبانه صممت لهذه الغاية، وتم توزيعها على عينة الدراسة بالبنوك الخمسة، و الجدير بالذكر انه قد تم استعادة عدد ١٤١ استبيان مكتمل البيانات و ملائم للتحليل من أصل ١٨٠ استبانة، أي أن نسبة الإستجابة كانت في حدود ٧٨%. تتكون الإستبانة من جزئين رئيسيين و هما الخصائص الديموغرافيا للعينة و الجزء الثاني المتعلق بتساؤلات البحث الخاصة بالإجراءات المختلفة للرقابة الداخلية في البنوك و الذي تضمن ٥ محاور، يضم كل محور (٥) فقرات بإجمالي (٢٥) فقرة يمثلوا إجمالي اسئلة الاستبانة. تم توزيعهم وفقا لمقياس (ليكرت) من ١ إلى ٥، حيث ١ تمثل أوافق بشدة و ٥ لا أوافق بشدة.

اما البيانات الثانوية فتتمثل في المراجع والكتب والنشرات البحثية و الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بهدف تغطية الجانب النظري للدراسة .

- **تحليل البيانات والتعليق على النتائج :**

تم قياس مدى ثبات الاستبانة باستخدام مقياس كرونباخ ألفا Cronbach Alpha، و قد أظهرت قيمة القياس للفقرات ككل (٠.٧٧٥) و هو مستوى ثبات مناسب (> ٠.٦) و ايضا تم اختبار مدى ثبات الاتساق و الصدق الداخلي لكل محور من المحاور عن طريق قياس معاملات الأرتباط بين عبارات كل محور على حدة مع درجة المحور الذي تنتمي إليه العبارة، و وجد أن قيم معاملات الارتباط المحسوبة لها دلالة احصائية عند مستوى القياس الإحصائي أكبر من ٥% و هو ما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.
بعد تجميع الاستبانات المكتملة قام الباحث بفصل كل محور و تحليله و التعليق عليه كل على حدة كما يلي:

جدول رقم (١)
التكرارات و النسب المئوية للمحور الأول: التحقق من بيانات العميل

	العبارات		أوافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	ان تواجد موظف مسئول عن التحقق من بيانات العملاء يساعد على الحد من ظاهرة غسيل الأموال	العدد	٦٠	٦١	١٥	٤	١
		%	٤٢.٥٥	٤٣.٢٦	١٠.٦٤	٢.٨٤	٠.٧١
٢	يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال علي تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن التحقق من بيانات العملاء في حالة الاشتباه بعمليات غسيل الأموال.	العدد	٢٦	١٠٦	٧	٠	٢
		%	١٨.٤٤	٧٥.١٨	٤.٩٦	٠.٠٠	١.٤٢
٣	يقوم المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بالتحقق من بيانات العملاء	العدد	٢٠	٨٤	٣٢	٤	١
		%	١٤.١٨	٥٩.٥٧	٢٢.٧٠	٢.٨٤	٠.٧١
٤	يقوم البنك بتحديث معايير الاشتباه في حالات التحقق من بيانات العملاء بشكل دوري	العدد	٢٥	٩٦	١٧	٣	٠
		%	١٧.٧٣	٦٨.٠٩	١٢.٠٦	٢.١٣	٠.٠٠
٥	يوجد نظام إلكتروني يمكن من خلاله التحقق من بيانات العملاء و حفظ تلك البيانات	العدد	١٦	٩٦	٢٥	٣	١
		%	١١.٣٥	٦٨.٠٩	١٧.٧٣	٢.١٣	٠.٧١
	المتوسط	%	٢٠.٨٥	٥٢.٩١	١١.٩١	٢.٢٧	٠.٨٥

جدول رقم (٢)
المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المدى
١	ان تواجد موظف مسئول عن التحقق من بيانات العملاء يساعد على الحد من ظاهرة غسيل الأموال	١.٧٦	٠.٣٢٥	١	مرتفع
٢	يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال علي تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن التحقق من بيانات العملاء في حالة الاشتباه بعمليات غسيل الأموال.	١.٩١	٠.٤٥٨	٢	مرتفع
٣	يقوم المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بالتحقق من بيانات العملاء	٢.١٦	٠.٥٨٤	٥	مرتفع
٤	يقوم البنك بتحديث معايير الاشتباه في حالات التحقق من بيانات العملاء بشكل دوري	١.٩٩	٠.٢١٥	٣	مرتفع
٥	يوجد نظام إلكتروني يمكن من خلاله التحقق من بيانات العملاء و حفظ تلك البيانات	٢.١٣	٦٨.٢٥	٤	مرتفع
	المتوسط	**١.٩٨**	**٦٣.٨٥**	**--**	**مرتفع**

يتضح من جدول (٢) ان جميع العبارات اعطت مدى مرتفع، و لكن يلاحظ من المتوسطات الحسابية ان العبارة الأولى، و التي تنص على "أن تواجد موظف مسئول عن التحقق من بيانات العملاء يساعد على الحد من ظاهرة غسيل الأموال" كانت غالبية الآراء فيها "أوافق بشدة" و هو ما يستدل منه على أن البنوك تراعي تواجد موظف مسئول عن عمليات التحقق من غسيل الأموال كإجراء رقابي يمكن الإعتماد عليه كأداة من أدوات الرقابة الداخلية، بينما عبارة " يقوم المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بالتحقق من بيانات العملاء" تميل الي الرأي المحايد و هو ما يستدل منه على ضعف مستوى متابعة الموظف المسئول عن مراجعة البيانات المتعلقة بالتحقق من بيانات العملاء.

جدول رقم (٣)

التكرارات و النسب المئوية للمحور الثاني: حفظ السجلات و المستندات

	العبارات		أوافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	كاما تم تفعيل عملية حفظ السجلات و المستندات كلما تمكن البنك من الحد من ظاهرة غسيل الأموال.	العدد	٦٥	٦٣	١٠	٢	١
		%	٤٦.١	٤٤.٦٨	٧.٠٩	١.٤٢	٠.٧١
٢	يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال علي تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن حفظ السجلات و المستندات في حالة الإشتباه بعمليات غسيل الأموال.	العدد	٣١	١٠٣	٥	١	١
		%	٢١.٩٩	٧٣.٠٥	٣.٥٤	٠.٧١	٠.٧١
٣	يقوم المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بحفظ السجلات و المستندات.	العدد	٢٠	٨٥	٣٢	٣	١
		%	١٤.١٨	٦٠.٣	٢٢.٦٩	٢.١٢	٠.٧١
٤	يقوم البنك بتحديث معايير الاشتباه في حالات حفظ السجلات و المستندات بشكل دوري.	العدد	٢٠	١٠٧	١٠	٣	١
		%	١٤.١٨	٧٥.٩	٧.٠٩	٢.١٢	٠.٧١
٥	يوجد نظام إلكتروني يمكن من خلاله حفظ السجلات	العدد	٢٦	١٠١	١٠	٢	٢
		%	١٨.٤٤	٧١.٦٣	٧.٠٩	١.٤٢	١.٤٢
	المتوسط	%	٢٢.٩٨	٦٥.١١	٩.٥٠	١.٥٦	٠.٨٥

جدول رقم (٤)
المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المدى
١	كلما تم تفعيل عملية حفظ السجلات و المستندات كلما تمكن البنك من الحد من ظاهرة غسيل الأموال.	١.٦٦	٠.٥٤٧	١	مرتفع
٢	يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال علي تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن حفظ السجلات و المستندات في حالة الإشتباه بعمليات غسيل الأموال.	١.٨٥	٠.٢٥٨	٢	مرتفع
٣	يقوم المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بحفظ السجلات و المستندات.	٢.١٥	٠.٥٠٦	٥	مرتفع
٤	يقوم البنك بتحديث معايير الاشتباه في حالات حفظ السجلات و المستندات بشكل دوري.	١.٩٩	٠.٣٠٥	٤	مرتفع
٥	يوجد نظام إلكتروني يمكن من خلاله حفظ السجلات	١.٩٦	٠.٢٠٥	٣	مرتفع
	المتوسط	**١.٩٢**	**٠.٢١٤**		**مرتفع**

يتضح من جدول (٤) ان جميع العبارات اعطت مدى مرتفع، و لكن يلاحظ من المتوسطات الحسابية و ترتيب العبارات على إنه يتم تفعيل عملية حفظ السجلات و المستندات مما يساعد على الحد من عملية غسيل الأموال، بالإضافة إلى وجود مختصة تقوم بعملية الأرشفة. بينما دل ميل العبارة الثالثة إلى الحيادية على ضعف مستوى المتابعة أو عدم اعتبارها عامل مؤثر في عملية الحد من ظاهرة غسيل الأموال.

جدول رقم (٥)

التكرارات و النسب المئوية للمحور الثالث: التحقق من مصادر الأموال المودعة بالمصرف

	العبارات		أوافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	كلما زاد التحقق من مصادر الأموال المودعة في البنك كلما ساعد ذلك على الحد من ظاهرة غسيل الأموال.	العدد	٣٠	٩٩	٨	٢	٢
		%	٢١.٢٧	٧٠.٢٠	٥.٦٩	١.٤٢	١.٤٢
٢	يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال علي تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن التحقق من مصادر الأموال المودعة في حالة الاشتباه.	العدد	١٥	١١٢	١٢	١	١
		%	١٠.٦٤	٧٩.٤٣	٨.٥١	٠.٧١	٠.٧١
٣	يقوم المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بالتحقق من مصادر الأمال المودعة للحد من ظاهرة غسيل الأموال.	العدد	٢٠	١٠٣	١٥	٣	٠
		%	١٤.١٨	٧٣.٠٥	١٠.٦٥	٢.١٢	٠
٤	يقوم البنك بتحديث معايير الاشتباه في حالات التحقق من مصادر الأموال المودعة بشكل دوري.	العدد	١٢	١١٧	٨	٣	١
		%	٨.٥١	٨٢.٩٧	٥.٦٩	٢.١٢	٠.٧١
٥	يوجد نظام إلكتروني يمكن من خلاله التحقق من مصادر الأموال المودعة بشكل دوري	العدد	١٨	١٠٩	٨	٢	٤
		%	١٢.٧٦	٧٧.٣٠	٥.٦٩	١.٤٢	٢.٨٣
	المتوسط	%	١٣.٤٧	٧٦.٥٩	٧.٢٥	١.٥٦	١.١٣

جدول رقم (٦)
المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المدى
١	كلما زاد التحقق من مصادر الأموال المودعة في البنك كلما ساعد ذلك على الحد من ظاهرة غسيل الأموال.	١.٩١	٠.٢٣٥	١	مرتفع
٢	يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال علي تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن التحقق من مصادر الأموال المودعة في حالة الاشتباه.	٢.٠١	٠.٠٨٨	٢	مرتفع
٣	يقوم المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بالتحقق من مصادر الأمال المودعة للحد من ظاهرة غسيل الأموال.	٢.٠٢	٠.٢٠٥	٣	مرتفع
٤	يقوم البنك بتحديث معايير الاشتباه في حالات التحقق من مصادر الأموال المودعة بشكل دوري.	٢.٠٤	٠.٤٧٨	٤	مرتفع
٥	يوجد نظام إلكتروني يمكن من خلاله التحقق من مصادر الأموال المودعة بشكل دوري	٢.٠٥	٠.٢٥٨	٥	مرتفع
	المتوسط	**٢.٠١**	**٠.٥٨٤**		**مرتفع**

يتبين من الجدول رقم (٦) ان جميع العبارات حصلت على مدى مرتفع و لكن ظهرت نتيجة العبارة الأولى بمتوسط حسابي (١.٩١) و هو ما يستدل منه أن تواجد موظف دوره فحص مصادر الأموال المودعة هو اكثر الاساليب، وفقا لرأي العينة للحد من ظاهرة غسيل الأموال. و أن اقلهم كان وجود نظام الكتروني دوره التعرف على مصادر الأموال و بالتالي فإن عمليات الفحص و المراقبة بشكل الكتروني تحتاج لتطوير.

جدول رقم (٧)

التكرارات و النسب المئوية للمحور الرابع: وضوح الأدلة الإرشادية بالمصرف

	العبارات		أوافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	كلما زادت درجة وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف أدى ذلك إلى التوعية بعمليات غسيل الأموال.	العدد	١٠	١٢٠	٨	٢	١
		%	٧.٠٩	٨٥.١١	٥.٦٧	١.٤٢	٠.٧١
٢	يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال علي تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف.	العدد	٥	١٢٤	٩	١	٢
		%	٣.٥٥	٨٧.٩٤	٦.٣٨	٠.٧١	١.٤٢
٣	يقوم المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بوضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف	العدد	١٢	١١٠	١٥	٣	١
		%	٨.٥٢	٧٨.٠١	١٠.٦٤	٢.١٢	٠.٧١
٤	يقوم البنك بتحديث معايير وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف وفقا للقرارات المتعلقة بعمليات غسيل الأموال.	العدد	٨	١٢٣	٦	٣	١
		%	٥.٦٧	٨٧.٢٤	٤.٢٦	٢.١٢	٠.٧١
٥	يوجد نظام إلكتروني يمكن من استعراض الأدلة الإرشادية كي تتسم بالوضوح.	العدد	١١	١١٠	١٦	٢	٢
		%	٧.٨٠	٧٨.٠١	١١.٣٥	١.٤٢	١.٤٢
	المتوسط	%	٦.٥٣	٨٣.٢٦	٧.٦٦	١.٥٦	٠.٩٩

جدول رقم (٨)
المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المدى
١	كلما زادت درجة وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف أدى ذلك إلى التوعية بعمليات غسيل الأموال.	٢.٠٤	٠.٠٧٨	١	مرتفع
٢	يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال علي تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف.	٢.٠٨	٠.٨٧٤	٣	مرتفع
٣	يقوم المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بوضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف	٢.٠٩	٠.٢٣٥	٤	مرتفع
٤	يقوم البنك بتحديث معايير وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف وفقا للقرارات المتعلقة بعمليات غسيل الأموال.	٢.٠٥	٠.١٢٥	٢	مرتفع
٥	يوجد نظام إلكتروني يمكن من استعراض الأدلة الإرشادية كي تتسم بالوضوح.	٢.١١	٠.٥٨٧	٥	مرتفع
	المتوسط	**٢.٠٧**	**٠.٦٩٨**		**مرتفع**

يتبين من الجدول رقم (٨) أن جميع العبارات حصلت على مدى مرتفع و لكن يميل إلى أوافق. و كانت العبارة الأولي ترتيبها الأول و هو ما يستدل منه على أهمية توافر أدلة إرشادية للعملاء يمكن من خلالها استعراض قواعد و معاملات المصارف بما فيها الاجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية على عمليات غسيل الأموال و منها يمكن الحد من عمليات غسيل الأموال. بينما آخر عبارة جاء ترتيبها الأخير مما يستدل منه مجددا من أن المصارف تعاني نسبيا من توافر الوسائل التكنولوجية التي تساعد على إيضاح القواعد للعملاء.

جدول رقم (٩)

التكرارات و النسب المئوية للمحور الخامس: تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة

	العبارات		أوافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
١	يوجد بالبنك موظف مسئول عن تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة.	العدد	٢٧	١٠٥	٦	٣	٠
		%	١٩.١٥	٧٤.٤٧	٤.٢٦	٢.١٣	٠
٢	يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال علي تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة.	العدد	٨	١١٧	١٣	٢	١
		%	٥.٦٧	٨٢.٩٨	٩.٢٢	١.٤٢	٠.٧١
٣	كلما زاد مستوى تدريب العاملين على أدوات الرقابة الداخلية ساعد ذلك في الحد من عمليات غسيل الأموال.	العدد	١٦	١١٦	٨	١	٠
		%	١١.٣٥	٨٢.٢٧	٥.٦٧	٠.٧١	٠
٤	يقوم البنك بتحديث معايير تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة.	العدد	١٨	١٠٦	١٥	١	١
		%	١٢.٧٧	٧٥.١٨	١٠.٦٤	٠.٧١	٠.٧١
٥	يوجد نظام إلكتروني يمكن من تسهيل عملية تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة.	العدد	٢	٧٦	٦٠	٢	١
		%	١.٤٢	٥٣.٩٠	٤٢.٥٥	١.٤٢	٠.٧١
	المتوسط	%	١٠.٠٧	٧٣.٧٦	١٤.٤٧	١.٢٧	٠.٤٣

جدول رقم (١٠)
المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المدى
١	يوجد بالبنك موظف مسئول عن تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة.	٢.٠٩	٠.١٠٢	٤	مرتفع
٢	يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال علي تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة.	١.٩٦	٠.٦٨٩	٢	مرتفع
٣	كلما زاد مستوى تدريب العاملين على أدوات الرقابة الداخلية ساعد ذلك في الحد من عمليات غسيل الأموال.	١.٨٩	٠.١٢٥	١	مرتفع
٤	يقوم البنك بتحديث معايير تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة.	٢.٠١	٠.٣٢٥	٣	مرتفع
٥	يوجد نظام إلكتروني يمكن من تسهيل عملية تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة.	٢.٤٦	٠.٤٠٥	٥	مرتفع
	المتوسط	**٢.٠٧**	**٠.٦٩٨**		**مرتفع**

يتبين من الجدول رقم (١٠) أن جميع العبارات حصلت على مدى مرتفع و لكن يميل إلى أوافق. و كانت العبارة الثالثة ترتيبها الأول و هو ما يستدل منه على اقتناع العاملين بدور التدريب على ادوات الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة غسيل الأموال و اقتناعهم إلى أن مستوى التدريب يحتاج إلى تحسن ربما بتوافر مدربين بالمصارف للقيام بعملية التدريب. بينما آخر عبارة جاء ترتيبها الأخير مما يستدل منه مجددا على أن المصارف تعاني نسبيا من توافر الوسائل التكنولوجية التي تساعد على توفير نظم التدريب.

ملخص النتائج:

من خلال اختبار الفرضيات فقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

١. أن تواجد موظف مسئول عن التحقق من بيانات العملاء يساعد على الحد من ظاهرة غسيل الأموال.
٢. ان حصول المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال على تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن التحقق من بيانات العملاء يساعد للتوصل إلى الاشتباه في عمليات غسيل الأموال .
٣. انخفاض مستوى قيام المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بالتحقق من بيانات العملاء .
٤. قيام البنك بتحديث معايير الاشتباه في حالات التحقق من بيانات العملاء بشكل دوري .
٥. وجود نظام الكتروني يمكن من خلاله التحقق من بيانات العملاء وحفظ تلك البيانات .
٦. كلما تم تفعيل عملية حفظ السجلات والمستندات كلما تمكن البنك من الحد من ظاهرة غسيل الأموال .
٧. يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال على تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن حفظ السجلات والمستندات في حالة الاشتباه بعمليات غسيل الأموال .
٨. تدنى دور المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام بحفظ السجلات والمستندات .

٩. يقوم البنك بتحديث معايير الاشتباه في حالات حفظ السجلات والمستندات بشكل دوري .

١٠. وجود نظام الكتروني يمكن من خلاله حفظ السجلات والمستندات .

١١. كلما زاد التحقق من مصادر الأموال المودعة في البنك كلما ساعد ذلك على الحد من ظاهرة غسيل الأموال .

١٢. يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال على تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن التحقق من مصادر الأموال المودعة في حالة الاشتباه .

١٣. يقوم المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال بمراقبة الاستجابة من الالتزام التحقق من مصادر الأموال المودعة للحد من ظاهرة غسيل الأموال

١٤. يقوم البنك بتحديث معايير الاشتباه فى حالات التحقق من مصادر الأموال المودعة بشكل دوري .

١٥. ضعف المستوى التكنولجى ممثلا في نظام الكتروني يمكن من خلاله التحقق من مصادر الأموال المودعة .

١٦. كلما زادت درجة وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف أدى ذلك إلى التوعية بعمليات غسيل الأموال.

١٧. توصل الباحث أن المدير المسئول عن مكافحة غسيل الأموال يحصل على تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف .

١٨. توصل الباحث ان المدير المسئول عن مكافحة عمليات غسيل الأموال يقوم بمراقبة الاستجابة من الالتزام بوضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف.

١٩. يقوم البنك بتحديث معايير وضوح الأدلة الإرشادية بالمصارف وفقا للقرارات الرقابية المتعلقة بعمليات غسيل الأموال .

٢٠. تدنى المستوى التكنولجى المعتمد على نظام الكترونى يمكن من خلاله تسهيل استعراض الادلة الارشادية كى تتسم بالوضوح .

٢١. يوجد بالبنك موظف مسئول عن تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة .

٢٢. يحصل المدير المسئول عن مكافحة غسيل الاموال على تقرير مكتوب من الموظف المسئول عن تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة .

٢٣. كلما زاد مستوى تدريب العاملين على ادوات الرقابة الداخلية ساعد ذلك في الحد من عمليات غسيل الاموال

٢٤. يقوم البنك بتحديث معايير تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة.

٢٥. وجود مشكلة فى توافر نظام الكترونى يمكن من خلاله تسهيل عملية تدريب العاملين في المصارف على أساليب الرقابة .

التوصيات :

يرى الباحث انه من خلال نتائج الدراسة يمكن التوصية بالاتى :

١. ضرورة الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف و تحديثها و تدريب العاملين على استخدامها حيث اثبتت الدراسة ان نظم الرقابة الداخلية في المصارف من الوسائل التي تساعد على السيطرة على ظاهرة غسيل الأموال.

٢. محاولة معالجة المشاكل التى تعوق تفعيل ادوات الرقابة الداخلية وبالاخص نقص الاساليب التكنولوجية التى تساعد فى التعرف على مصادر الأموال المودعة فى البنوك وتدريب العاملين وتوفير ادوات تكنولجية لتسهيل عرض الادلة الارشادية.

٣. وضع الية لمراجعة قواعد الرقابة الداخلية بشكل دورى فيما يتلائم مع تطور عمليات غسيل الأموال وذلك من مبدء التحوط و سلامة العمليات وعدم وجود تلاعبات .

٤. العمل على زيادة مستوى تدريب وتنمية قدرات العاملين فى البنوك فيما يستدعى من ضرورة ادخال أدوات تكنولوجيه حديثة تعالج القصور الظاهر في الاعتماد على نظم الكترونية لدعم عملية الرقابة الداخلية فى المصارف .

٥. زيادة درجة تدريب العاملين بالإدارات المختلفة حول أهمية غسيل الأموال.

٦. محاولة تطوير البيئة التشريعية كى تتلائم مع مستوى الخطر الحاصل من عمليات غسيل الأموال باعتبار أسلوب العقاب هو وسيلة للحد من تلك الجرائم .

٧. حث الباحثين على الاهتمام بدراسات مقابلة لعمليات الرقابة الداخلية فى دول أخرى واستعراض الجوانب الإجرائية التى قامت بها تلك الدول كدراسة مقارنة للتوصل إلى نتائج توضح مدى الاختلاف بين المتبع فى مجتمع الدراسة الحالية والدول الأخرى التي استطاعت السيطرة على تلك الظاهرة .

اقتراحات لبحوث مستقبلية :

وفقا لما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات فانه يوصى بمحاولة قياس العلاقة بين نظم الرقابة الداخلية و الحد من ظاهرة غسيل الأموال بمنهج وصفي تحليلي و على مجتمع و عينة بحث مختلفة. و ايضا اجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول المواضيع الاتية :

- **دور هيئة الرقابة المالية في تفعيل ادوات الرقابة على عمليات غسيل الأموال .**
- **الإجراءات الرقابية لعمليات غسيل الأموال فى سوق الأوراق المالية .**
- **مدى فاعلية لجان المراجعة الداخلية في كشف عمليات غسيل الأموال .**
- **مدى فاعلية دور مديري البنوك في الحد من عمليات غسيل الأموال .**

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. صالح، أحمد عادل عبد الخالق (٢٠١٠)، "مقومات تطوير الرقابة الداخلية في البنوك لمقابلة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير ، كلية التجارة جامعة المنصورة.

٢. السعيد، احمد جابر (٢٠١٠)، "نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في مواجهة عمليات غسل الأموال" . رسالة لاستكمال الماجستير، جامعة صنعاء، اليمن.

٣. العاجز، رنا فاروق (٢٠٠٩)،" دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل ل الأموال دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة " رسالة الماجستير غير منشورة جامعة القدس .

٤. القضاة ، عوض عبد الله، (٢٠١٢) ، " مسئولية البنوك الأردنية في غسل الأموال "، رسالة ماجستير، الأردن .

٥. عوض الله، صفوت عبد السلام (٢٠٠١) ، " أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه "، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، السنة الثالثة والأربعون، العدد الثاني .

٦. العتيبى، سعود دياب (٢٠٠٧)، "أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الأموال " ، جامعة نايف للعلوم الأمنية .

٧. علام ، صلاح الدين (٢٠٠٦) ، " القياس والتقويم التربوي والنفسي؛ أساسياته وتطبيقاته وتوجيهاته المعاصرة " ، دار الفكر العربي ، ط٥ ، القاهرة .

٨. ابن علي، زياد ، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال" (نسخة الكترونية)، (٢٠٠٧) الموقع:/٢٠٠٥، تاريخ الإطلاع ٥ /٤/ تاريخ 2005/ 04/10

http ://www.alarabiya.net /Articles/ .htm

١- بقلة، سمير، غسيل الأموال، (٢٠٠٧)، أسبابه ودوافعه ومخاطره وطرق مواجهته" نسخة الموقع: / الكترونية)،(دراسة أمبريقية)، تاريخ الاطلاع ٥ http ://www.banquecentrale.gov .sy /Archive/archive-ar/archive -2007/ news6%20

٩. عزت ، عبد الله ، (٢٠٠٥)، " ظاهرة غسيل ل الأموال وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي ،" جامعة الزرقاء الأهلية – الأردن.

١٠. المبارك، مخلص (٢٠٠٣)،" دور البنوك التجارية في الرقابة على عمليات غسل الأموال " دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم .

١١. شاهين ، على عبد الله ، (٢٠٠٩) ، الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين – الجامعة الاسلامية – غزة
١٢. المشهداني ، بشرى و الياور ، أقدم (٢٠١٢) دور نظم الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال بالتطبيق على عينة من المصارف الخاصة في العراق ، مجلة الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد – العراق .
١٣. وفاء محمدين ، (٢٠٠١) ، " دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال " ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية .
١٤. مصطفى ، مناهل و الرفيعي ، افتخار (٢٠٠٨) " دور المصارف لمواجهة عمليات الاحتيال المالي وغسيل الأموال "
١٥. أبو قحف ، عبد السلام (٢٠٠٣) " أساسيات التنظيم والإدارة " ، دار الجامعة الجديدة .
١٦. جمعة ، احمد (٢٠٠١) " المهام والممارسات الإدارية " ،مجلد ٤-أ ، مطابع الشمس .
١٧. الربيعي ، زهير ، (٢٠٠٥) " غسيل الأموال افة العصر أم الجرائم " ط١ ، مكتبة الفلاح .
١٨. ظاهر، احمد، (٢٠٠٢) " المحاسبة الإدارية " ط ١، دار وائل للنشر.
١٩. كامل، مها، (٢٠٠١) "عمليات غسيل الأموال : الإطار النظري "، السياسة الدولية، العدد ١٤٦
٢٠. الدعرمي عبد العزيز(٢٠٠٦) " فاعلية إدارة التحريات والبحث الجنائي بالأمن العام في مكافحة جرائم غسيل الأموال(دراسة مسحية على العاملين بالبحث الجنائي في مدينة الرياض) رسالة ماجستير -جامعة نايف العربية للعلوم .
٢١. عاشور ، يوسف، و آخرون، (٢٠٠٣) "الإدارة المفاهيم والممارسات" ، الجامعة الإسلامية ،
٢٢. الفاعوري أروى ، و ال قطيشات، إيناس (٢٠٠٢) "جريمة غسيل الأموال – المدلول العام والطبيعة القانونية " ،ط ١ ، دار وائل للنشر .
٢٣. الشوربجي ، السيد عبد المولى (٢٠٠١) " عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، العدد الثامن والعشرون .
٢٤. عبد الخالق ، السيد احمد (١٩٩٧) ، " الاثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال " دار النهضة العربية ، القاهرة
٢٥. عبد الخالق ، السيد احمد (٢٠٠٥) ، " الاثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال " دار النهضة العربية ، القاهرة
٢٦. شندى ، أسامة السيد (٢٠٠٠) " ظاهرة غسيل الأموال " أوراق بنك مصر البحثية، القاهرة ، العدد ٩.
٢٧. عبد المطلب ، عبد الحميد (٢٠٠٦) " العولمة واقتصاديات البنوك " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

٢٨. الحسيني ، فلاح و الدوري ، عدى (٢٠٠٠) " البنوك كمدخل كمي استراتيجي - معاصر " عمان ، دار وائل للنشر

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Roghn,Palat (2009) , " role of internal controls and money laundering in canda " , canda .
2. Grinbalt, M S. (2005) " Money laundering and internal control ", international
3. David,a.jon (2011) " Money laundering and internal control in banking "Conference on Research in Business Finance,Universities-National Bureau
4. Vance, David E., (2010): " The role of internal controls to prevent money laundering " McGraw Hill, USA
5. Clark, M.W., Cathay, J.M.(2008) " The impact of internal controls to reduce the phenomenon of money laundering " . New Jersey: Wiley.
6. Sekaran ,Uma (2003),"RESEARCH METHODS FOR BUSINESS "Southern Illinois University At Carbondal
7. Okab,Reem (2014), "Applying Internal Control Procedures for Detecting andPreventing Money Laundering Operations in Banks: AField Study in the Hashemite Kingdom of Jordan - AL-Huson University College, AL-Huson, Jordan .
8. AICA (1999) " Money Laundering Guidance Notes for Chartered Accountants, the Institute of Chartered Accountants in England and Wales, December, 1999, p.15
9. Pinho , Carlos (2015) " Implementation of Internal Control Systems to Combat Money Laundering and Financing of Terrorism – An Applied Exploratory Study to the Angolan Financial Sector " International Journal of Business and Social ResearchVolume 05, Issue 07